

واجاز **لزوج** استبرأوها حال الاشتغال بالحق الغير فان زال
 اي الزوجية والعدة المجهومان مما ذكر ولد اشئ الضمير وان
 عطف بأوتها هو ظاهر اذ لا يلزم من اتحاد الراجع للعطوف بها
 اتحاد الراجع لما فهم من المعطوف بها وذلك بان طلقت قبل
 وطى او بعده وانقضت العدة وانقضت عدة الشبهة **وجب**
الاستبراء في الظاهر لحدوث الحبل والتفان الثاني بعدة الغير منقض
 بمطلقة قبل وطى ومن ثم خص جمع القولين بالموطوء ولو ملك
 معتدة منه وجب قطعها اذا اشئ بكنى عنه هنا ويستحب لما لا لانه
 الموطوء قبل بيعها استبرأوها ليكون علي بصيرة ولو وطى امة
 شريكاً في طهر او حيض شرابا عليها او اراد ان تزوجها او وطئها
 امة رجل كل ظنهما امة واراد الرجل تزويجها وجب استبرأان
 كالعتيق من شخصين ولو باع امة لرب يترى وطئها فظن بها حل **لا**
 صدق المشتري بيمينه انه لا يعلمه وفي ثبوت نسبه من البايح خلاي
 الاصح منه عدمه فان كان افرى وطئها وابعها بعد استبرأها فانت
 بولد دون ستة اشهر من الاستبراء منه لحقه ويحل البيع والا فالولد
 مملوك للمشتري الا ان وطئها وامكن كونه منه فانه يلحقه وان لم
 يستبرأها البايح فالولد له ان امكن الا ان وطئها المشتري ولكن
 كونه منهما فيعرض على القاييف **الثاني زوال فراش له عن**
امة موطوءة غير مستولدة او مستولدة بعق معلق او
 مستزول موت السيد او موت السيد عنهما كزوال فراش الحرة
 الموطوءة فيجب فراقه او شهر كما صح عن ابن عمر من غير مخالف له اما
 عتقه قبل وطى فلا استبرأ عليها قطعاً **وله مضت مدة استبرأ على**
مستولدة غير موطوءة ولا معتدة ثم اعتقها سيدها او مات
وجب على الاستبرأ في الاصح كالتزم العدة من زوال نكاحها وان بقي
 امثالها قبل زواله والثاني لا يجب لحصول البراءة **قلت** كما

بالبايح

١٦٢٢٤

قال